

الإدارة العامة  
خلية النفاذ إلى المعلومة

تقرير حول نشاط  
خلية النفاذ إلى المعلومة  
أفريل - سبتمبر 2017



## الفهرس

### الصفحة

### العنوان

3	مقدمة
10-4	<u>1- تفاعل الشركة التونسية للكهرباء و الغاز مع حق النفاذ إلى المعلومة:</u>
5-4	<u>1- على المستوى الهيكلی :</u> - بعث خلية النفاذ إلى المعلومة. - تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة و نائب له.
7-5	<u>2- على المستوى الترتيبی :</u> - على الصعيد الداخلي. - على مستوى العموم.
7	<u>3- على مستوى التكوين .</u>
10-7	<u>4- على مستوى تفعيل إتاحة المعلومة :</u> - إتاحة المعلومة بمبادرة من الشركة. - إتاحة المعلومة بطلب.
12-11	<u>II – آفاق تطوير حق النفاذ إلى المعلومة بالشركة:</u>
11	<u>1- الأهداف المرسومة من خلال مشروع العقد الإطار الخاص بخلية النفاذ إلى المعلومة</u>
12	<u>2- التوصيات المقترحة</u>



## مقدمة

حرص المشرع التونسي من خلال سنه لقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 على ضمان حق النفاذ إلى المعلومة لفائدة كل شخص طبيعي أو معنوي و ذلك إما عن طريق نشرها من طرف الهيكل العمومي و بمبادرة منه بموقع واب يحده للغرض أو بواسطة مطالب كتابية يتم توجيهها إلى الهيكل العمومي الذي بحوزته المعلومة قصد الحصول عليها.

و لقد اتجهت إرادة المشرع من وراء هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على المعلومة.
- تعزيز مبدأ الشفافية و المسائلة خاصة فيما يتعلق بالتصريف في المرفق العام.
- تحسين جودة المرفق العام ودعم الثقة فيه.
- دعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية وتقديرها و تنفيذها.
- دعم البحث العلمي.

و رغم ما يتمتع به هذا القانون من دفع للحقوق و الحريات و حماية للمرفق العام فإن المشرع قد نص على بعض الاستثناءات في تطبيقه سيما إذا كانت إتاحة المعلومة من شأنها أن تؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة و معطياته الشخصية و ملكيته الفكرية.

ولقد تفاعلت الشركة التونسية للكهرباء و الغاز مع مقتضيات هذا القانون باعتبارها من الهياكل المعنية بتطبيقه (I) كما سعت إلى وضع خطة عمل تهدف إلى تطوير آفاقه بالشركة (II)

## 1- تفاعل الشركة التونسية للكهرباء و الغاز مع حق النفاذ إلى المعلومة:

لقد حرصت الشركة التونسية للكهرباء و الغاز على تفعيل حق النفاذ إلى المعلومة من خلال اتخاذها لعدة مبادرات تتعلق بالجانب الهيكلي (1) وبالنواحي التربوية (2) وبعنصر التكوين (3) إضافة إلى دورها في تفعيل إتاحة المعلومة استجابة لمطالب النفاذ التي وردت عليها (4).

### 1 - على المستوى الهيكلي:

بادرت الشركة التونسية للكهرباء و الغاز منذ صدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 ببعث خلية النفاذ إلى المعلومة (أ) كما قامت بتعيين مكلف بالنفاذ و نائب له (ب).

### أ- ببعث خلية النفاذ إلى المعلومة:

تم إحداث خلية النفاذ إلى المعلومة على مستوى الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بمقتضى المنشور التوجيحي عدد 16-89 بتاريخ 20/10/2016 الذي خصها بعدة مهام ذكر منها:

- تلقي مطالب النفاذ و معالجتها و الرد عليها.
- ربط الصلة بين الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و هيئة النفاذ إلى المعلومة.
- إعداد خطة عمل لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة مع المسؤولين الأول بالشركة تتضمن أهدافا واضحة و رزنامة عمل تحدد المراحل و الآجال و دور كل متدخل و ذلك تحت إشراف الإدارة العامة.
- إعداد تقرير كل 3 أشهر حول نشاط الخلية يرفع للإدارة العامة.
- إعداد تقرير سنوي حول النفاذ إلى المعلومة و رفعه بعد مصادقة الإدارة العامة إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة.
- متابعة تنفيذ خطة عمل و تحبيتها تحت إشراف الإدارة العامة.



## بـ- تعين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائب له :

عملا بأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 تولت الشركة تعين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة وذلك بواسطة المنشور التوجيحي عدد 92-16 المؤرخ في 01 نوفمبر 2016 و تعين نائب له بواسطة المنشور التوجيحي عدد 38-17 بتاريخ 27 أفريل 2017 للقيام الوظائف الموكولة للخلية.

## 2 - على المستوى الترتيبى:

في هذا الإطار نشير إلى مشاركة خلية النفاذ إلى المعلومة في مناقشة مشروع الأمر الحكومي المتعلقة بضبط شروط إحداث هيكل داخلي لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة و ذلك استجابة لدعوة الإدارة العامة للإصلاحات و الدراسات المستقبلية الإدارية التابعة لرئاسة الحكومة.

و من جهة أخرى و سعيا لمزيد التعريف بحق النفاذ إلى المعلومة وتبسيط الإجراءات المتعلقة به وجعلها في متناول العموم تولت خلية النفاذ إلى المعلومة انجاز الأعمال التالية:

## أ- على الصعيد الداخلي بالشركة:

\* إعداد مذكرة تتضمن طرق وإجراءات تنفيذ قانون النفاذ إلى المعلومة و توجيهها إلى كافة الإدارات عن طريق مذكرة عمل مضمونة تحت عدد 14 بتاريخ 11 افريل 2017 و مصادق عليها من طرف الإدارة العامة تدعو كافة الوحدات إلى الالتزام بتطبيق قانون النفاذ إلى المعلومة واحترام الآجال الواردة به.

و قد تناولت المذكرة المحاور التالية:

- التعريف بأهداف القانون وطرق النفاذ إلى المعلومة.
  - عرض الآجال القانونية المحددة والممنوعة إلى الهيأكل العمومية للرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة عليها.
  - وضع إجراءات داخلية خاصة بالشركة تتضمن كيفية معالجة ومتابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة التي ترد على الشركة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الأقاليم أو الوكالات.
  - ضبط آجال داخلية لمختلف الوحدات المركزية والأقاليم والوكالات لمراعاتها في تقديم المعلومات و الوثائق المطلوبة إلى خلية النفاذ إلى المعلومة بما يمكن هذه الأخيرة من إتاحة المعلومة إلى طاليها في الآجال القانونية المحددة.
- \* إدراج ركن خاص بخلية النفاذ إلى المعلومة بالموقع الداخلي للشركة و تضمينه بمعلومات و بيانات تهدف إلى التعريف بالخلية و بالمهام الموكولة لها.
- \* إلتمام جلسات عمل مع دائرة المصالح المركزية لغاية استكمال تنظيم الأرشيف كما يقتضيه الفصل 60 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.

#### ب- على مستوى العموم:

حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على توفير الأدوات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية وتقديرها من خلال انجازها للأعمال التالية:

- إعداد دليل نفاذ إلى المعلومة ووضعه على ذمة العموم لتبسيط الإجراءات الواردة بالقانون و تيسير تقديم مطالب النفاذ إلى المعلومة إلى الشركة.
- إعداد نموذجي مطلب نفاذ إلى المعلومة باللغتين العربية والفرنسية.
- إعداد نموذجي مطلب تظلم باللغتين العربية والفرنسية.
- إعداد نموذج شهادة في الاطلاع على عين المكان باللغتين العربية والفرنسية.

### 3- على مستوى التكوين:

في إطار أحكام الفصل 60 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 الذي ينص على ضرورة توفير التكوين اللازم في مجال النفاذ إلى المعلومة، تمكّن الإطار المشرف على الخلية من المشاركة في دورة تكوينية تتعلق بحماية المعطيات الشخصية خلال يومي 14 و 15 مارس 2017، كما أمكن له المشاركة في سلسلة دورات تكوينية تم تنظيمها من طرف الأرشيف الوطني التونسي وتتعلق بالمحاور التالية:

- الأرشيف و النفاذ إلى الوثائق الإدارية : يوم 6 مارس 2017.
- التصرف في الأرشيف الإلكتروني: يوم 4 إبريل 2017.
- انتقاء الوثائق و الملفات : يوم 25 إبريل 2017.

### 4- على مستوى تفعيل إتاحة المعلومة:

لقد نص القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على أن إتاحة المعلومة تكون إما بنشرها بمبادرة من الهيكل العمومي ووضعها على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال أو عند تقديم مطلب إلى الهيكل قصد الحصول عليها.

وتفاعلا مع مقتضيات القانون السالف الذكر و سعيا لتعزيز مبدأ الشفافية،  
حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على تكريس طريقي النفاذ المذكورتين وتدعم  
العمل بمحاجتها من خلال انجازها للأعمال التالية:

أ- إتاحة المعلومة بمبادرة من الشركة:

أوكل الفصلين 6 و 7 من هذا القانون إلى الهيأكل الخاصة له بان تقوم بنشر  
جملة من المعلومات و عددها 14 بموقع واب يتم إحداثه للغرض وتحيينها بصفة  
دورية.

ولقد استوجب هذا الشكل من النفاذ التنسيق بين خلية النفاذ إلى المعلومة  
ومشروع تطوير موقع واب الشركة التابع للإدارة التجارية لإنجاز الأعمال التالية:

- دراسة المعلومات الواجب نشرها والواردة بالفصل 6 حسب اختصاصات  
ومشمولات مختلف الوحدات بالشركة.

- دراسة المعلومات الموجودة بموقع واب الشركة وتقييمها من حيث مطابقتها  
للقانون.

- ضبط قائمة المعلومات التي يتعين إضافتها بموقع الواب سواء على سبيل  
معلومات مستحدثة بموجب التشريع أو على وجه التحبيين.

- الاتصال بجميع الوحدات المعنية بالشركة ومطالبتها بإعداد المعلومات  
المستوجبة بالعناوين المذكورين أعلاه و إحالتها على كل من خلية النفاذ إلى  
المعلومة و مشروع تطوير موقع واب الشركة التابع للإدارة التجارية لإتمام  
إجراءات نشرها بموقع واب الشركة.

- قبول جزء من المعلومات في إطار تحبين موقع واب الشركة.

هذا و عملا بمقتضيات الفصل 7 من قانون النفاذ إلى المعلومة و بالتنسيق مع مشروع تطوير موقع واب الشركة التابع للإدارة التجارية تم تخصيص ركن خاص بخلية النفاذ إلى المعلومة بموقع واب الشركة للتعریف بها لدى العموم و نشر المعلومات والبيانات المتصلة بنشاطها والتمثلة في:

- الإطار القانوني و الترتيبى المنظم للنفاذ إلى المعلومة على مستوى الشركة.
- دليل الإجراءات المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة بالشركة.
- المطبوعات المتعلقة بمطالب النفاذ و بإجراءات التظلم.
- قائمة إسمية في المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بالشركة.

#### بـ إتاحة المعلومة بطلب:

إضافة إلى آلية النشر الإستباقي التي تهدف إلى نشر المعلومات المنصوص عليها بالفصل 6 من قانون النفاذ إلى المعلومة بمبادرة من الهيكل العمومي ، حرص المشرع على تنظيم آلية ثانية للنفاذ إلى المعلومة وهي آلية النفاذ بطلب.

و لقد ورد على الشركة عبر هذه الآلية و منذ 30 مارس 2017 تاريخ دخول القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 حيز النفاذ إلى 30 سبتمبر 2017، 11 مطلبًا أفرزت معالجتها و متابعتها الملاحظات التالية:

#### \* ملاحظات تتعلق بالمطالب الواردة على الشركة:

- بلغت المطالب الصادرة عن ذوات معنوية (7) مطالب بينما بلغت المطالب الصادرة عن ذوات طبيعية (4) مطالب.

- بلغ عدد المطالب التي تهدف إلى الحصول على معلومات (9) مطالب في حين تعلق الجزء المتبقى و المتمثل في مطلبين (2) بالحصول على وثائق.
- بلغت المطالب الواردة على الشركة بواسطة مراسلات إلكترونية (3) مطالب في حين بلغ عدد المطالب الواردة بواسطة مراسلات عادية (8) مطالب.

**\* ملاحظات تتعلق بأجوبة الشركة:**

- بلغ عدد المطالب التي تمت الاستجابة لها (7) مطالب مع الإفادة بأن البقية لم تستوفي الشروط الشكلية أو الجوهرية الواردة بالقانون.
- تولت الشركة تأمين الردود على المطالب بواسطة (3) مراسلات عادية و (2) مراسلات إلكترونية و (2) مراسلات باعتماد الطريقتين و ذلك تماشيا مع طريقة النفاذ التي تم اختيارها من طرف أصحاب المطالب.
- بلغ عدد المطالب التي تمت الاستجابة لها في الآجال القانونية (3) من ضمن (7) مطالب مع الإفادة بأن تجاوز الآجال مرده تنوع المعلومات أو الوثائق المطلوبة و تعدد مصادرها بالشركة.
- لم تسجل الشركة إجراءات تظلم صدتها للمطالبة بالنفاذ إلى المعلومة.

هذا و بالإضافة إلى متابعة مطالب النفاذ، قامت خلية النفاذ إلى المعلومة بدور استشاري لدى بعض وحدات الشركة بخصوص ثلاثة (3) مطلب تتعلق بتقديم معلومات.

## - II - آفاق تطوير حق النفاذ إلى المعلومة بالشركة:

تكتسي المعلومة أهمية بالغة في حياة المؤسسة فهي التي تحرك جميع الإدارات والمصالح التي بداخلها في اتجاه تحقيق البرامج والأهداف المرسومة. فبقدر ما تكون المعلومة متوفرة وشفافة وسهلة المنال بقدر ما تكون عجلة تطور المؤسسة مرنّة ويسيرة القيادة.

لذلك كانت المعلومة محور اهتمام المشرع حيث خصها بهذا القانون لتكون عامل شفافية و جودة و ثقة في الهيكل العمومي إضافة إلى دورها الهام في المسائلة و تقييم السياسات العمومية.

و كما حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على تطوير عملها بالشركة عبر أهداف قامت بتضمينها صلب مشروع العقد الإطار (2018-2020) الخاص بها (1) فإنها تدعو أيضا إلى تحقيق التوصيات التالية (2):

### 1- الأهداف المرسومة من خلال مشروع العقد الإطار الخاص بخلية النفاذ إلى المعلومة:

- العمل على تقليل آجال الرد على مطالب النفاذ (من 20 يوم إلى 18 يوم).
- السهر على تجنب الشركة دعاوى التظلم و الدعاوى القضائية من أجل الحصول على المعلومة.
- تدعيم النشر الإستباقي للمعلومة عبر موقع واب الشركة و العمل على تحينها بصفة دورية من قبل وحدات الشركة.
- العمل على إدخال منظومة جودة التصرف في معالجة مطالب النفاذ الواردة على الشركة حسب معيار ISO 9001 V 2015 .

## 2- التوصيات المقترحة:

- الحرص على موافاة الخلية بالوثائق و المعلومات المطلوبة طبقا لمقتضيات المذكرة الداخلية عدد 14 بتاريخ 11 أفريل 2017 الموجهة إلى كافة وحدات الشركة.
- إدخال منظومة الكترونية للأرشيف و التصنيف الإلكتروني للوثائق الإدارية.
- تخصيص حرص تكوينية لفائدة أعوان و إطارات الشركة في مجال النفاذ إلى المعلومة بمركز التكوين و الإتقان بالخليدية.
- برمجة دورات تكوينية حول النفاذ إلى المعلومة لفائدة المسؤولين الأول بالشركة
- تخصيص فضاء بالمقر الاجتماعي لاستقبال طالبي النفاذ إلى المعلومة و الإطلاع على الوثائق الإدارية على عين المكان.
- تدعيم خلية النفاذ إلى المعلومة بانتداب 2 إطارات جديدة خلال الفترة 2018-2020
- تدعيم التكوين اللازم للإطار المشرف على الخلية في مجال النفاذ إلى المعلومة.

الرئيس المدير العام  
  
المنصف هرّابي

المكلف بالتنفيذ إلى المعلومة : توفيق الحمزاوي  
  
نائب المكلف بالتنفيذ إلى المعلومة: نسام تقية بالزاوية  
